

مستقبل تنويع النسيج القطاعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

د.رمضاني محمد أستاذ محاضر (أ) جامعة مستغانم .

ramdanifinance@yahoo.fr

ملخص:

يهدف هذا المقال الى البحث في التحديات المحتملة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعرقل وتقوض فرص التوزيع المتوازن لهذه الأخيرة عبر مختلف فروع الانتاج من خلال تحليل واقع تنوع الاقتصاد عن طريق تحليل القيمة المضافة الخامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الأنشطة الاقتصادية لدعم النمو المتوازن والمستدام .وفقا لمنهج وصفي وتحليلي خلص هذا لبحث الى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن ان تكون القاطرة المستقبلية للنمو الاقتصادي للجزائر حالة الدراسة من خلال زيادة استثماراتها في كل القطاعات الانتاجية بدون استثناء.

الكلمات المفتاحية: فروع الإنتاج، القيمة المضافة الخامة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تنويع الاقتصاد،النمو المتوازن.

تصنيف جال : L6 ,E01,L26,E66,O49:

Résumé:

Cet article vise à examiner les défis potentiels auxquels sont confrontés les petites et moyennes entreprises qui pourraient entraver et compromettre les possibilités de distribution équilibrées pour cette dernière à travers les diverses branches de la production à travers l'analyse de la réalité de la diversité de l'économie grâce à l'analyse de la valeur ajoutée des petites et moyennes entreprises dans diverses activités économiques pour soutenir une croissance équilibrée et durable.

Suite à une méthode descriptive et analytique de Cet article on constate que la PME peut être la locomotive de la croissance économique future de l'Algérie, grâce à un investissement accru dans tous les secteurs productifs, sans exception

Mots clé : les branche de production, valeur ajouté brute, petites et moyennes entreprises, Diversification de l'économie, croissance équilibrée.

La classification JEL: L6 ,E01,L26,E66,O49

مقدمة

نظرت الكثير من الدراسات الماضية والمعاصرة الى أهمية الاستثمار لزيادة النمو الاقتصادي داخل البلدان، هذا الاستثمار الذي عادة ما نركز فيه على خلق المزيد من السلع والخدمات داخل الاقتصاد.

كما أن العديد من الدراسات الحالية أولت أهمية قصوى لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق هذا المبتغى من الاستثمارات الإنتاجية و بالتالي الهدف الأسمى وهو تحقيق نمو اقتصادي متوازن* ومستدام.

تأتي هذه الورقة لتشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على حالة الجزائر التي تعاني من صадرات الهيكل الوحيد منذ عدة عقود، والتي لم تتمكن إلى غاية اليوم من تجاوز هذه العقبة. كما تبحث في تجديد القطاعات المحتمل أن تستثمر فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدعم النمو الحالي وتساهم في الخروج من تبعية المحروقات، ولهذا طرحنا إشكالية هذه الورقة كما يلي:

كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكثف من تواجدها في فروع إنتاجية جديدة تزيد معها قيمتها المضافة الخامة وتدعم النمو الاقتصادي المتوازن؟

وللاستعانة في هذا البحث على الإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو التوزيع القطاعي الحالي لفروع النتاج الذي تنشط وفقه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2- ما هي القطاعات التي تمثل الفرص الضائعة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3- ما هي القطاعات المستقبلية الداعمة للنمو الاقتصادي المتوازن والمستدام؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات السابقة تستعين بطرح الفرضيات التالية:

*-نقصد بالنمو الاقتصادي المتوازن: النمو الاقتصادي المتأني من تشابك كل قطاعات الانتاج، وليس المعتمد على قطاع انتاجي واحد.

- 1-انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل اقتصاد غير متوازن وتشابكه ضعيف.
 - 2-عدم التمثيل الكافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض فروع الاقتصاد يضعف النمو المتوازن.
 - 3-يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تمثل قاطرة النمو المستقبلي للنمو الاقتصادي المستدام.
- و لهذا فان هذه الورقة تحتوي على المحاور التالية:

I- التشابك القطاعي الحالي للمؤسسات؛

II- نقاط قوة و ضعف التمثيل القطاعي الحالي للمؤسسات الانتاجية؛

III- مستقبل الاستثمار في القطاعات الجديدة عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

I- التشابك القطاعي الحالي للمؤسسات الانتاجية:

إن التركيز على عملية التشابك القطاعي للمؤسسات المنتجة للسلع و الخدمات أو تشابك فروع الإنتاج التي أسس لها نظريا عند دراسة تحليل عمليات السلع و الخدمات و تركيبها في جدول سمي بجدول المدخلات والمخرجات TES، والذي استعمل رياضيا لتوقع الانتاج اللازم لتلبية الطلب المستقبلي من خلال مصفوفة ¹Leontief (Charpon, M.Sérurier, 1977).

كما تعتمد فكرة التشابك القطاعي للمؤسسات الانتاجية غير ربحية و التي يفترض ان تمثل منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حصة الاسد منها و التي تحسب على أساس اعداد معاملات تقنية بالنسبة للاستهلاك الوسيط ما بين فروع الإنتاج وفقا لمعاملات ارتباط خلفي

$$g_i = \frac{\sum_{j=1}^n X_{ij}}{X_i} \text{ و معامل ارتباط امامي } d_j = \frac{\sum_{i=1}^n X_{ij}}{X_j} .$$

كما أن غياب هذه الاستهلاكات الوسيطة بين فروع الانتاج يعني غياب الترابط بين المؤسسات المنتجة المحلية , و يجعل المؤسسات الوطنية تعتمد على الواردات في تلبية حاجياتها من الاستهلاكات المنتجة و

¹ –J.E.Charpon,M.Sérurier " initiation pratique à la comptabilité nationale " Masson, Paris, 1977,p39.

هذا ما يؤثر على اداءها سلبا و تاتر النمو الاقتصادي الذي يحسب تبعا لزيادة الانتاج الداخلي الخام وفقا للمساواة التالية (قادة اقاسم 1993)²

$$PIB=CF+ABFF+VS+X-M$$

محاسبيا كلما زادت الواردات قل الانتاج الداخلي الخام و بتالي معدل النمو الاقتصادي.

1-1 - حالة جدول المدخلات و المخرجات للاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة:

ان تحليل جدول المدخلات و المخرجات يركز على مصفوفة مدونة النواتج المختصرة NAP18 تتضمن 18 فرعاً يقابله 18 ناتجا والتي يحددها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية. (قادة اقاسم 1993)³

من الناحية التقنية هذه المدونة تعد بشكل يكون معه عدد الفروع يساوي عدد النواتج. لتأخذ شكلا مربعا (عدد الأعمدة يساوي عدد الأسطر) لتشكل مصفوفة مربعة يسهل فيما بعد استعمالها في الحساب المصفوفي, كعمليات استخراج المصفوفة المرافقة و المعكوسة.

كما أن أغراض التحليل الهيكلي للنشاط الاقتصادي يبرز بشكل دقيق في جدول المدخلات و المخرجات, و لهذا سنعرض حالة التشابك بين قطاعات و فروع الإنتاج الجزائرية في جدول المدخلات و المخرجات لسنة 2009 *.

الجدول (1) جدول المدخلات و المخرجات للجزائر لسنة 2009 القيم معطاة بالمليون دج

² - قادة اقاسم "المحاسبة الوطنية" ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1993, ص 82.

³ - قادة اقاسم "المحاسبة الوطنية " مرجع سابق, ص 35

* لم نجد في موقع الديوان الوطني للإحصائيات الهيئة المشرفة على اعداد هذا الجدول سوى جدول سنة 2009

Code NSA	Intitulés des NSA	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
01	Agriculture, sylviculture, pêche	60452			2088	610	2651	43	1571	3075	384855	4	
02	Eau et Energie	3863	25484	5981	745	1808	17202	21023	2205	2923	7246	63	19
03	Hydrocarbures	3455	10381	784076	38456	253	681	250	3908	672	12390	10	0
04	Services et Trav. Pub. Pétroliers			53371	101701								
05	Mines et carrières			10856	1035	9	15155	4366	10985	2118	548	1	0
06	ISMME	27109	8804	8746	3585	1785	68280	1545	241739	2024	4727	58	1
07	Matériaux de Construction	1033	1360	3023	38515	107	10844	9466	294597	2226	242	1	0
08	BTPH		10276		8777	1172	4857	907	492	860	446	49	1
09	Chimie, Plastiques, Caoutchouc	42371	7282	2418	134	2405	12001	1068	166342	43617	514	341	30
10	Industries Agro-alimentaires	45616		3577	10		3791	47	1393	13664	86998	40	97
11	Textiles, confection, bonneterie	1477	2864			218	8828	494	706	3887	100	26621	49
12	Cuir et Chaussures	329	16481			917	10503	1292	3	562	9	1909	3480
13	Bois, Papiers et lièges	6611	3891	18554	15454	1802	13223	3764	90471	5902	1024	180	8
14	Industries diverses	1307	1073			189	2114	224	241	280	208	13	0
15	Transport et communications	8810	2790	66750	5002	1127	9699	1021	1309	1389	1420	42	1
17	Hôtels cafés restaurants	1024	10749	179	225	230	2060	247	616	441	335	11	1
18	Services fournis aux entreprises	15661	1878	50339	1250	28	384	62	21606	232	13017	7	0
19	Services fournis aux ménages	5521							665		1		
Consommations Intermédiaires		224640	103053	1007869	212987	12462	180253	45821	838848	83842	493879	29349	3687
Valeurs Ajoutées (VA)		926372	91211	3109079	94767	16029	83131	66865	1000055	45215	187546	14591	2549
Rémunération des Salariés (RS)		111940	36263	79736	35677	6143	37578	21944	421369	15507	31971	6917	958
Impôts liés à la production (ILP)		6175	3678	626230	3585	790	6113	4141	71084	2591	6980	1458	149
Excédents Bruts d'Exploitation		808257	51270	2403113	55505	9108	39440	40779	507802	27117	148595	6216	1442
Consommation de Fonds Fixes		696	55765	245851	75022	2734	33476	11618	46179	5403	15932	1911	159
Excédents Nets d'Exploitation		807561	-4495	2157261	-19518	6373	5964	29162	461422	21713	132663	4305	1283
Productions Brutes (PB)		1151012	194264	4116948	307755	28491	263384	112686	1838902	129057	681426	43940	6236
Importations biens et services		248271	24631	5		25967	1900839	30019	3455	320357	242644	32475	8777
Taxes sur la Valeur Ajoutée		56849	35272	207	28113	1507	42837	35337	90296	46180	74861	11136	1266
Droits et taxes à l'importation		13705		1		1356	36327	3127	800	17188	17408	23908	1147
Marges commerciales		258350		36579		4470	356594	115144		262753	256745	17755	2588
Total des Ressources		1728186	254167	4153740	333868	61790	2599980	296313	1933454	775535	1273084	129214	20013

عدد رقم 6 - جوان 2017

13	14	15	16	17	18	19	Total CI	CF Ménages	CF AP	CF IF	CF AI	FBCF	Variation Stocks	Export B&S	Emplois finaux	Total Emplois
3029	138	52693	19061	9282	1116	115	520593	1121877	62408			9212	11188	2908	1207593	1728186
825	209	13574	7179	4886	1522	10119	126855	89797	35057	1359	136			962	127312	254167
29	14	65931	11538	18	379	39	930460	23094	8803	412	107		-64357	3255222	3223280	4153740
							155072					298522	-119726		178798	333868
13	7		0		8	0	45102	950	697		55		7202	7783	16888	61790
283	250	53689	15349	174	1175	177	437483	189050	788	1579	933	1395317	560639	14192	2182498	2599980
115	36	3598	913		2042	0	366120	38348	469		320		-111498	2553	-86807	296313
307	155	10082	1772	522	689	69	41385	17805	1095		1742	1837064	34362	0	1892089	1933454
670	3453	54549	15199	63	1202	149	353809	63456	1468	225	357	2531	310172	43517	421725	775535
41	12	13107	36069	15310	1	25	219797	630019	2415	1			415022	5830	1053287	1273084
2535	66	14419	13255	199	911	618	77046	88194	13484	133			-49798	155	52168	129214
1357	2493				136	5291	44741	42559	4621		4		-72798	886	-24727	20013
9601	1731	21731	17787	571	5915	68	218087	37371	3005	7319	42	18874	-43349	699	23961	242048
86	661	7420	31247	61	4370	149	49624	67141	955	480	46	5078	-2631	28	71098	120720
91	35	38529	42932	690	707	89	182432	1078605	131840	7297	89			86523	1304354	1486786
72	37	38310	14134	184	2024	3	70881	88811	338	2458	88			19351	111046	181927
13	7	8351	1824	77	638	3	115376	760	176931	24990	207	244821		83791	531499	646875
	3	32885					39074	99724	229		1				99954	139028
19067	9308	428848	228260	32038	22816	16909	3993936	3677561	444603	46253	4126	3811419	874427	3524401	12382790	16376727
16872	49057	914362	1151624	105452	98580	114543	8087900									
8461	4697	132233	99909	23076	32168	21770	1128517									
1535	747	28008	11558	9086	3641	3705	789224									
6877	43414	756122	1040157	73310	62771	89068	6170159									
1230	1560	122930	71617	5027	10052	1383	708545									
5647	41854	633192	968540	68283	52719	87685	5461614									
35939	58365	1343211	1379883	137489	121396	131452	12081836									
98258	21276	70432		33168	523197		3583772									
16582	9350	73143		11269	2282	7576	542063									
50511	3578						169055									
40758	28150		-1379883				0									
242048	120719	1486786		0	181927	646875	139028									

La PIB = Σ Valeurs Ajoutées + TVA + Droits et taxes à l'importation

La PIB = 8 799 018 millions de DA

ONS - DTCCN - décembre 2010

المصدر : www.ons.dz

1-2 مؤشرات جدول المدخلات و المخرجات

ان العرض السابق لجدول المدخلات و المخرجات الخاص بالجزائر لسنة 2009 يوضح جيدا من خلال السطر الخاص بالقيمة المضافة الخامة VAB ان قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للاقتصاد و يمكن استخلاص ما يلي بالنسبة لباقي المؤسسات الناشطة في مجال الانتاج الحقيقي.

- قطاع المحروقات شكل من اجمالي الانتاج الداخلي الخام حصة الاسد،
- القيمة المضافة للمؤسسات الانتاجية لفرعي البناء و الإشغال العمومية تطورت و شكلت نسب معتبرة من الانتاج الداخلي الخام .
- قطاع الفلاحة في المستوى الثاني يمكن ان يكون قطاع واعد خاصة اذا تدعم قطاع الفلاحة بالدرجة الاولى بصناعة مرافقة تتطور معها صناعة المواد الغذائية؛
- مزال هناك ترابط ضعيف بين مؤسسات قطاعات مهمة كالنقل و الخدمات ؛
- يوجد ترابط قوي بين قطاعي صناعة المواد الغذائية ذات المدخلات الزراعية و قطاع الزراعة.
- تشابك ضعيف جدا بين مؤسسات قطاع الخدمات كالفنادق و المطاعم مع باقي فروع الانتاج مما يدل على ضعف قطاع السياحة عموما بالبلد . و ضعف القيمة المضافة الخامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المرتبطة بهذا الفرع من الاقتصاد،
- ضعف أداء المؤسسات الناشطة في قطاعي الجلود و النسيج؛
- ضعف نشاط المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات.

II - نقاط قوة و ضعف التمثيل القطاعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

ان العرض السابق لجدول المدخلات و المخرجات الذي يعبر عن لوحة القيادة لفروع الانتاج الوطني ، يساعدنا الى حد كبير في استخلاص مواطن القوة و الضعف في النسيج الانتاجي ، و بالتالي نوع

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المطلوبة مستقبلا لتصحح الخلل في الهيكل الاقتصادي المعتمد على هيكل وحيد للصادرات.

II - 1- نقاط قوة و ضعف المؤسسات الانتاجية:

الجدول(1):مساهمة قطاع المحروقات و بعض القطاعات الرئيسية في الانتاج الداخلي الخام للفترة (2010-2015) القيم بالمليون دج.

201 0	201 1	201 2	201 3	201 4	201 5	
Public	Total	Public	Total	Public	Total	Public
8 037.7	1 015 7 804.7	1 183 9 931.4	1 421 13 711.0	1 640 13	1 771 17	1 936
258.8	216.1	693.3	006.1	313.5	495.6	707.2
3 851.4	180.4	932.5	242.5	035.5	536.4	500.4
802.6	357.7	113.7	502.8	723.5	381.8	562.2
63 312.0	63 312.0	70 701.2	70 701.2	80 050.5	80 050.5	58 133.7
				58 133.7	58 133.7	63
				792.3	792.3	57
325	617	351	663	374	728	394
545.3	404.9	276.0	756.5	773.4	615.2	777.1
163	1	194	171	1	262	178
985.4	113.5	526.3	566.7	486.5	159.6	132.0
176	933	191	1	074	214	1
384.2	707.6	468.4	147.7	911.2	841.7	497.8
75 451.2	1 283 87 415.2	1 446 96 135.9	1 649 110	1 870 113	2 067 132	2 259
	227.7	331.4	969.8	983.1	581.0	626.0
50 051.8	369	60 914.6	412	68 001.6	460	79 203.8
	400.0	721.5	340.0	178.5	701.9	116
4 714.9	656.5	873.11	355.6	058.12	483.5	580.12
570.3	782.2	220.0	944.0	014.1	051.8	000.6
	565	632	739	838	871 189.6	913 072.8
	823.6	265.1	296.7	393.4	370 906.0	395 561.0
	181	222	338	403		
	865.0	371.0	209.0	771.0		
	10 404	12 210	13 560	14 098	14 499	13 738
	470.8	580.1	557.5	985.1	111.1	152.9
	4 190	4 715	4 997	5 594	6 155	6 914
	101.4	578.7	139.5	460.7	264.9	907.9
	14 594	16 926	18 557	19 693	20 654	20 653
	572.2	158.8	697.0	445.8	376.0	060.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2016 على الموقع www.ons.dz بتاريخ سبتمبر 2016.
من الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي:

- يغلب على قطاع المحروقات الطابع العمومي و يساهم بشكل كبير في القيمة المضافة الخامة الاجمالية للوطن و بتالي مساهمته في الانتاج الداخلي الخام للان هذا الاخير ما هو الا مجموع القيم المضافة الخامة بسعر السوق وفقا للمساواة التالية (BOUDJEMA Rachid, 2003):¹

$$Pib=vab+tva+dd$$

او ا.د.خ=ق.م.خ+ر.ق.م.ح+ج

ووفقا للجدول الثاني يمكن الاشارة الى نقاط القوة التالية:

- هناك قطاعات اخرى قد تكون لها امكانيات كبيرة في النهوض بالقيمة المضافة خارج المحروقات.و يمكن دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة فيها.

- من نقاط القوة يمكن ذكر ان الفلاحة استطاعت المحافظة على نمو مقبول بين سنوات الدراسة و لم تعرف قيمتها المضافة تراجعاً، مما قد يؤهلها الى تعويض تراجع ايرادات قطاع المحروقات (رمضان محمد 2015)²؛

- من نقاط ضعف الهيكل الانتاجي الجزائري انه لا زال يعاني من سيطرة قطاع المحروقات، الشيء الذي قد يجعله عرضة للاثزمات مالية كلما تراجعت اسعار المحروقات في الأسواق الدولية؛

- تراجعت القيمة المضافة الخامة لقطاع المحروقات بداية من سنة 2013 و يعود ذلك لتراجع اسعار المحروقات في الاسواق العالمية، و تراجعت القيمة الاجمالية لصادرات الجزائر كما تراجع الميزان التجاري

¹ -BOUDJEMA Rachid, cours de comptabilité nationale, tome 1 et tome2, INPS, 2003, Alger

² - د.رمضان محمد " تحليل النموذج الحالي للنمو الاقتصادي في الجزائر وفقا لتقييم التوازنات الاساسية" مجلة المالية و الاسواق، جامعة مستغانم، العدد الخامس ،سبتمبر 2016 ص 291

للجزائر في 2015 بشكل لافت للانتباه فاق 11.13 %³ (وزارة التجارة الجزائرية 2015) مرجعة ذلك أساسا إلى انخفاض مبالغ صادرات المحروقات الناجم عن تراجع أسعار الخام في السوق الدولية.

II -2- التوزيع القطاعي الحالي للقيمة المضافة للمؤسسات الانتاجية وجدلية القطاع العام و الخاص :

ان الاقتصاد اتلجزائري الذي تخلي عن نمط المركزية و التخطيط ، مازال القطاع العام فيه يسيطر على قطاعات كثيرة، منها ما توصف بالإستراتيجية، و المشكل هنا لا يتعلق بالقطاع العام و القطاع الخاص بقدر ما يتعلق بالقدرة على الانتاج و النجاح و الجدول التالي يوضح التوزيع الحالي على حسب الطبيعة القانونية للقطاعات الانتاجية(عام أو خاص)

الجدول (3) يوضح حساب الانتاج على حسب الطبيعة القانونية لقطاع النشاط القيم بالمليون دج لسنة

2015

القطاع/ المجمع		القيمة المضافة	الاستهلاك الوسيط	الانتاج الخام
الزراعة	العمومي	17 707,2	14 402,8	32 110,0
	الخاص	1 918 671,6	457 354,3	2 376
	المجموع	1 936 378,8	471 757,1	025,9
				2 408
الماء و الطاقة	العمومي	155 632,0	149 836,9	305 468,9
	الخاص	0,0	0,0	0,0
	المجموع	155 632,0	149 836,9	305 468,9
				2 408
الاشغال العمومية.	العمومي	57 379,7	463 417,0	520 796,7
	الخاص	0,0	0,0	0,0

³ - الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers15/stat220215ar.pdf>

520 796,7	463 417,0	57 379,7	المجموع	
45 577,3	21 585,8	23 991,6	العمومي	المناجم .
3 862,4	1 783,8	2 078,6	الخاص	
49 439,7	23 369,6	26 070,2	المجموع	
77 721,1	33 001,8	44 719,3	العمومي	مواد البناء
77 597,8	29 131,1	48 466,7	الخاص	
155 318,9	62 132,9	93 186,0	المجموع	
666 155,2	328 994,3	337 160,9	العمومي	البناء
3 031	1 518 123,3	1 513 607,9	الخاص	
731,2	1 847 117,6	1 850 768,9	المجموع	
3 697				
886,5				
39 377,9	23 401,6	15 976,3	العمومي	الكيمياء و البلاستيك
157 053,1	101 424,2	55 628,9	الخاص	
196 431,0	124 825,8	71 605,2	المجموع	
186 007,1	139 647,3	46 359,8	العمومي	صناعة المواد الغذائية.
964 758,2	657 397,3	307 360,8	الخاص	
1 150	797 044,6	353 720,6	المجموع	
765,2				
4 024,3	2 009,2	2 015,0	العمومي	النسيج.
43 326,9	29 549,0	13 777,9	الخاص	
47 351,1	31 558,2	15 792,9	المجموع	
970,0	683,1	286,9	العمومي	الجلود
5 501,1	2 998,6	2 502,4	الخاص	
6 471,1	3 681,7	2 789,4	المجموع	

21 707,1	11 577,3	10 129,8	العمومي	الخشب و الورق
19 977,9	10 067,8	9 910,1	الخاص	
41 685,0	21 645,1	20 039,9	المجموع	
40 641,9	5 276,8	35 365,1	العمومي	صناعات مختلفة.
4 233,3	1 799,3	2 434,0	الخاص	
44 875,2	7 076,1	37 799,2	المجموع	
359 146,4	99 811,4	259 334,9	العمومي	النقل و اتصالات .
2 151	750 562,8	1 401 425,5	الخاص	
988,3	850 374,2	1 660 760,4	المجموع	
2 511				
134,6				
166 810,8	33 971,5	132 839,3	العمومي	التجارة.
2 515	388 500,1	2 126 503,9	الخاص	
004,0	422 471,7	2 259 343,2	المجموع	
2 681				
814,9				
47 108,9	6 659,5	40 449,4	العمومي	الفنادق المطاعم و المقاهي
218 715,3	46 373,3	172 342,0	الخاص	
265 824,2	53 032,8	212 791,4	المجموع	

المصدر: (2016) .DZ .WWW.ONS .

من الجدول نلاحظ ان التجارة، الزراعة، البناء، الكيمياء و البلاستيك، الفنادق و المطاعم و النقل و الاتصالات يغلب عليها الطابع الخاص في حين احتفظ القطاع العمومي بالطاقة و المياه و المناجم و الاشغال العمومية .

III – الفرص المستقبلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاستثمار في القطاعات الجديدة:

ان العرض السابق يوضح بجلاء ما هي الفرص المستقبلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، حيث ما زال امامها فرص الاستثمار في قطاعات جديدة منها ما يتطلب المزيد من الابداع و منها ما هو

متحكم فيه من مهارات اقليمية و الفرص المستقبلية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المغاربية
تبنى عن طريق اعادة التفكير في النقاط التالية و ذلك من خلال:

- تطوير قطاع الفلاحة من خلال العودة إلى الاهتمام بقطاع الفلاحة وترقيته وتنويع منتجاته ؛
 - خلق صيغ جديدة لمؤسسات فلاحية صغيرة ذات الارتباط مع المناطق الريفية. الشيء الذي سيوفر مناصب شغل لسكان الريف ويكرس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛
 - دعم مؤسسات الصناعات الحرفية المحلية.
 - تطوير الإبداع لتمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية من التغلغل في الأسواق العالمية من اجل زيادة تراكم الكفاءات خاصة لزيادة التحكم في الطرق الجديدة للإنتاج و التعاون الدولي مع الشركات الأجنبية .
 - ضرورة جلب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة للحصول على رأس المال،
 - نقل التكنولوجيا و الاستفادة من طرق التسيير الحديثة للمؤسسات؛.
 - تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعات الغذائية،
 - تطوير الآلة الإنتاجية الوطنية عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون إقصاء أي قطاع مهما كانت قيمته المضافة صغيرة.
 - مساعدة المؤسسات السياحية بتوفير بنى قاعدية جوارية من نقل و اتصالات كافية؛
 - اعادة الاهتمام بمؤسسات قطاع النسيج و الجلود،
 - تطوير قطاع الصناعات الدوائية،
 - تطوير المؤسسات المالية في مجال البنوك و التأمينات.
- الخاتمة:**

ان وجود نسيج قوي و كثيف من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اصبح يمثل صمام الامان تجاه التحديات الاقتصادية الحالية من تحقيق لمعدلات نمو دائمة و مستقرة و كذا قدرة هذه المؤسسات على التصدير و التغلغل في الاسواق الدولية ، كما نستنتج من العرض السابق لنموذج الانتاج في الاقتصاد الجزائري في اعادة التفكير في بعض النقاط المهمة التي يمكن تطبيقها مستقبلا لدعم تشابك القطاعات

الإنتاجية الوطنية و تحررها من التبعية للخارج في مجال الإنتاج و الاستيراد لدعم استدامة النمو بعيدا عن كل الأزمات المالية التي قد تنشئ من تذبذب إيرادات الوطن الناشئ عن انخفاض عائدات البترول والتي نوجزها فيما يلي:

- توظيف الميزات النسبية للاقتصاد الجزائري من توفر للمواد الأولية لبعض الصناعات واليد العاملة الماهرة وغير الماهرة في تصنيع منتجات جديدة كخطوة أولى و ضرورية لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو التنويع الذي لا يتغاضى عن معايير الجودة.

- التخلي التدريجي عن الاستيراد لمواد الوسيطة و محاولة تلبيتها عن طريق انتج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية؛

- ترقية ترابط قطاعات الانتاج الوطنية ؛

- التخصص في إنتاج السلع ذات المدخلات المتأتية من الإنتاج الوطني أو الخامات الوطنية لتخفيض التكلفة الإجمالية لهذه السلع و بتالي دعم قدراتها التنافسية الدولية.

- العمل على ترقية القطاع الخاص على شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة قاعدته الاساسية النجاعة الاقتصادية؛

- العمل على تبني إستراتيجية صناعية تربط الصناعة الجزائرية في المدى القصير و المتوسط مع قطاع الفلاحة لخدمة التكامل بينهما في حين في المدى الطويل تتجه نحو صناعات ثقيلة وذلك دون الخوف على قطاع الفلاحة الذي يكون قد استقر كليا.

- الاستغلال الجيد لفائض الموارد الحالية من المحروقات لدعم القطاعات غير المستغلة وذات القيمة المضافة الكبيرة أو لشراء تكنولوجيا جديدة.

- تخصيص باقي الادخار الصافي مستقبلا لدعم المؤسسات الناشئة في القطاعات غير المستغلة وذات القيمة المضافة الكبيرة؛و تحديد القطاعات المستهدفة ذات الاولوية الاهتمام اكثر بالصناعات الدوائية المحلية و تطويرها نظرا لارتفاع فاتورة استيرادها ؛

-- التخلي التدريجي عن تصدير البترول الخام و التوجه نحو زيادة الاستثمار عن طريق مؤسسات في الصناعة التحويلية ، و التركيز على صناعة مشتقات البترول باعتبارها تتوفر على المادة الخام الرخيصة محليا؛

- حل مشكل العقار الصناعي و تطوير المناطق الصناعية؛
- تطوير الجهاز المصرفي و لا باس ان تعتمد على سياسة انتقائية القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في قطاعات انتاجية لا زال الاقتصاد بحاجة اليها.

المراجع:

باللغة العربية:

¹ - الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية (2015)

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers15/stat220215ar.pdf>

² - قادة اقسام (1993) "المحاسبة الوطنية "ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر .

³ - رمضان محمد (2016) " تحليل النموذج الحالي للنمو الاقتصادي في الجزائر وفقا لتقييم التوازنات الأساسية " مجلة المالية و الاسواق،جامعة مستغانم،العدد الخامس ،سبتمبر . .

باللغة الاجنبية:

1- -BOUDJEMA Rachid,(2003) cours de comptabilité nationale, tome 1 et tome2, INPS, , Alger

2- J.E.Charpon,M.Sérurier (1977) " initiation pratique à la comptabilité nationale " Masson, Paris.

3- office national des statistiques algérien (2016) www.ons.dz